مقدمة

اللغة نظام، ولكل نظام ثوابته ومتغيراته، فالثوابت أطر دائمة لاغنى للنظام عنها لأنه لا يقوم بدونها، والمتغيرات لاتتصف بالدوام وإنما تخضع لظروف تدعو إلى تحولها فى حدود أطر الثوابت وبشروطها ـ ويشبه ذلك ما يعرف لدى العسكريين من مفهومى «الاستراتيجيا» و «التكتيك»، إذ يقصد بالأول الثوابت التى تنبنى عليها خطة المعركة والثانى التحركات التى يتخذ قرارها بحسب الظروف. وثوابت النحو العربى أمور ثلاثة :

١- أمن اللبس فى المعنى.

٢- طلب الخفة فى المبنى.

٣- الطرد أو الاطّراد كما يسمونه، وهو نتيجة لتحقيق الثابتين الأولين وتتصف به القواعد. ويمكن إيضاح علاقة هذه الثوابت بعضها ببعض بالشكل البيانى التالى:

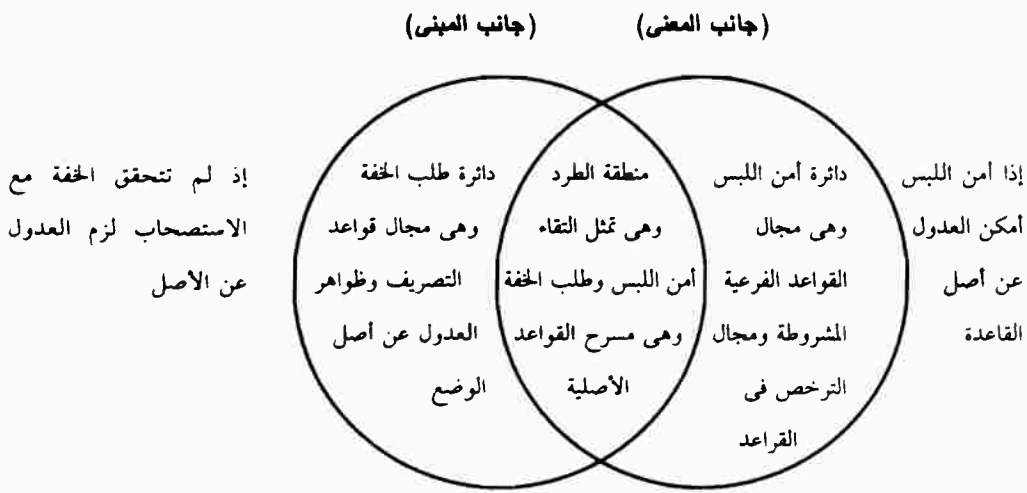

ومعنى هذا الشكل الإيضاحى أنه إذا تحقق أمن اللبس وطلب الخفة كلاهما نشأ عنهما الطرد والاستصحاب ولكن كلا منهما قد يكون بمفرده مبرراً للعدول عن أصل القاعدة أو

أصل الوضع كما سنرى بعد قليل. ولقد كان الطرد هو الغاية التى سعى النحاة للوصول إليها لتكون للصناعة النحوية سدوة ولحمة وليكون النحو بواسطة الطرد هيكلا محكما مضبوطا يعين على فهم طرق الصياغة اللغوية. كان أهم ما يحرص النحاة عليه هو القواعد المطردة التى تعفيهم من تيه الاختلاف فى شأن ما شذو ماندر وتحول بينهم وبين الاضطرار إلى التنظير للرخص والضرائر. ولقد سمعنا عن غيرة النحاة على طرد قواعدهم منذ ميلاد علم النحو. من أمثلة ذلك ما كان من حوار بين عبد الله بن أبى أسحق الحضرمى والفرزدق إذ سمع الحضر مى قول الفرزدق :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحتًا أو ومجلفُ

فلم يقبل عطف المرفوع على المنصُوب فقال للفرزدق: علامَ رفعت مجلف؟ قال الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك؛ علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.

لقد أنشأ النحاة فى سبيل الوصول إلى الطرد أصولا وقواعد. فمن أصولهم أصل الوضع وأصل الاشتقاق وأصل القياس وأصل القاعدة. فأما أصل الوضع فقد دعت الحاجة إليه حين رأوا أن المفردات ذوات الأبواب المشتركة تختلف أحيانا فى صورها وصيغتها فلا يمكن أن تنتظم فى سلك واحد إلا بتجريد صورة أصلية ذهنية غير واقعية تجمع ما تفرق منها فى قبيل واحد. فحين نظروا فى مفردات مثل :

يضربُ - يَعِدُ - يَقى

اضربْ - عِدْ - قِ

وجدوا أن الكلمة الدالة على المضارع والأخرى الدالة على معنى الأمر تختلفان على الرغم من وحدة الدلالة على مفهومى الحدث والزمن. فرأوا أنهم لو تناولوا هذه المفردات على حال استعمالها ما استطاعوا لها تبويبا ولا تنظيما. وهنا بدالهم أن ينظروا فى شأن ما يمكن أن يعين على الكشف عما يربط بعضها ببعض، فاهتدوا بعد التفكير إلى ما يعرض لكل من هذه المفردات من تغير فى مناسبات مختلفة مثل:

١- اشتراك الكلمة مع رصيفات لها فى حروفها يكشف عن أصل الاشتقاق.

٢- اسناد الأفعال إلى الضمائر المختلفة يكشف عن طرق العدول عن أصل الوضع.

٣- تثنية الأسماء وجمعها تكشف عن الرد إلى أصل الوضع.

٤- تصغير الأسماء يكشف عن الرد إلى أصل الوضع.

٥- طرق النسب الخ. تكشف عن الرد إلى أصل الوضع.

وهكذا وجدوا أن الكلمة المستعملة تخفى وراءها أصولا نظرية تصلح أن ترد تباينها إلى اتفاق. فاشتراك الكلمة مع رصيفات لها فى حروفها يكشف عن أصل الاشتقاق وإسناد الأفعال إلى الضمائر المختلفة يكشف عن بعض ما يعرض لأصل وضع الكلمة من تغير وتثنية الأسماء ترد الأسماء إلى أصولها وكذلك التصغير وهلم جرا. وعرف النحاة من خلال هذه التغيرات أن الكلمة لها أصل وضع قد يستصحب أى يبقى على حاله كما فى: ضرب ـ يضرب ـ اضرب ـ ضارب ـ مضروب الخ مع بقاء الضاد والراء والباء على حالها وقد يعدل به عن أصله كما فى: وعد ـ يعد ـ عدْ وكذلك : وَقَى ـ يقى ـ قِ.

حتى القواعد النحوية استطاع النحاة أن يحددوا اطرادها فى ضوء أصول نحوية عامة مثل الكثرة والقلة والافتقار والاختصاص والمناسبة النحوية والمناسبة المعجمية والرتبة والربط ودلالة السياق الخ. من هنا نشأ ما يعرف بأصل القاعدة إلى جانب ما سبق من أصل الوضع وأصل الاشتقاق. وهكذا كان الطرد أصلا من أصول النحو.

* * *

أما أمن اللبس فى المعنى فالمعروف أن اللغة أداة اتصال بين أفراد مجتمع يتكلمها، وغايتها هى الإبلاغ بوضوح عن خبر ما أوشرط أو طلب أو إفصاح عن إحساس بعينه يحس به المتكلم. هذا الوضوح هو الذى يسمى أمن اللبس ومن أجله قامت قرائن المعنى النحوى. فإذا قلنا: ذهب زيد إلى بيته عرف السامع أن زيدًا هو الفاعل بواسطة القرائن التالية :

١- أنه اسم (قرينة البنية)

٢- أنه مرفوع (قرينة الإعراب)

٣- تقدمه فعل (رتبة وبنية)

٤- مبنى للمعلوم (قرينة بنية)

٥- دل على من فعل الفعل (قرينة إسناد)

وعرفنا كذلك من الجار والمجرور «إلى بيته» أنهما لا يستقلان بالإفادة وأنهما مرتبطان فى إفادتهما بالفعل «ذهب» فيتعلقان به ويكونان من تتمته، وأن الهاء فى لفظ «بيته» تربط البيت بزيد فتكون قرينة لهذا الربط، وأن لفظ «إلى» مفتقر إلى اسم يأتى بعده فكان هذا الاسم فى الجملة هو البيت. وكما يكون أمن اللبس مسلكا إلى الطرد المطلق يكون شرطا لطرد غير مطلق إذ تنشأ معه قاعدة مشروطة به مخالفة للقاعدة العامة راسخة القدم بإزائها كما تشهد الأبيات الآتية من ألفية ابن مالك :

١- ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة **وإن يفد فأخبرا**

٢- ولا يجوز الابتدا بالنكرة **ما لم تفد** كعند زيد نمرة

٣- والأصل فى الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم **إذ لا ضررا**

٤- وشاع فى ذا الباب إسقاط الخبر **إذا المراد مع سقوطه ظهر**

٥- والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا **لأن قصد الجنس فيه بيّن**

٦- وما بإلا أو بإنّما انحصر أخر وقد يسبق **إن قصد ظهر**

٧- فى باب ظن وأرى المنع اشتهر ولا أرى منعا **إذا القصد ظهر**

٨- وحذف ما منه تعجبت استبح **إن كان بعد الحذف معناه يضح**

٩- **وإن يقدم مشعر به كفى** كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

١٠- وربما أسقطت الهمزة إن كان **خفا المعنى بحذفها أمن**

وجوهر القاعدة المشروطة هنا أنها تكسر القاعدة العامة كسرًا مطردًا كذلك ومبررها الوحيد هو أمن اللبس. أما إذا لم يؤمن اللبس فإن تركيب الجملة يصبح غير مقبول نحويا وفى ذلك يقول ابن مالك أيضا:

« وإن بشكل خيف لبس يجتنب »

ذلك أن تركيب الجملة قد يطابق القواعد ثم يكون على رغم ذلك ملبسا أحيانا. فاللبس حاصل على رغم مطابقة القواعد فى قولك: «ذهبت لأصالح زيدا فاشتد علىّ فى كلامه فتركته غاضبا» فلا يدرى السامع عند سماع هذا الكلام من هو الغاضب، أهو المتكلم أم هو زيد. ذلك أن التاء والهاء من «تركته» يصلح كل منهما أن يكون صاحب الحال «غاضبا» وأن المتكلم قد يكون غضب لشدة كلام زيد كما يمكن أن يكون زيد قد استمر فى غضبه السابق الذى دعا المتكلم إلى طلب الصلح. فالأفضل اجتناب اللبس الحاصل فى هذا التركيب والعدول عن الحال المفردة إلى الحال الجملة فيقال مثلا: «فتركته وهو غاضب» أو «تركته وأنا غاضب».

وقد يؤمن اللبس مع الترخص فى القاعدة لوجود ما يكفى من القرائن للاستغناء عن إحداها وإن عُدّت من قرائن القاعدة. ففى قول العرب الأقدمين من أصحاب السليقة: «حزق الثوبُ المسمارَ» برفع الثوب ونصب المسمار ظل المعنى واضحا على رغم إهدار قرينة الإعراب التى تقضى برفع المسمار ونصب الثوب، وإنما كان ذلك الترخص فى هذه

القرينة ممكنا لأن ثمة قرينةً حالية Pragmatic دلت على المعنى المقصود. ذلك أن من شأن الثوب أن يكون مخروقا لا خارقا والعكس من شأن المسمار. فلما أمن اللبس قُبلت الجملة بدليل روايتها فى كتب النحاة وبقاء هذه الرواية على مر الأجيال. وحاصل كل ذلك أنه إذا تطلب أمن اللبس مخالفة القواعد الأصلية كانت المخالفة جائزة أو واجبة أحيانا وفى ذلك يقول إن مالك أيضا:

وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجى المفعول قبل الفعل

كما يقول أيضا :

ويلزم الأصل لموجب عدا **وترك هذا الأصل حتما قديرى**

فالمعروف أن الذكر أحد الأصول ولكن وجود دليل الحذف يؤدى إلى أمن اللبس فيحذف العنصر النحوى كما فى قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** (٤٥) **وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ** ﴾ (يس ٤٥- ٤٦) فوجود كلمة «معرضين» دل على أن جواب الشرط فى الآية السابقة هو «أعرضوا». والوصل فى الكلام أصل كذلك ولكن حالات نفسية خاصة كالخوف قد تدعو إلى فصل الجمل بعضها عن بعض كما فى قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ** ﴾ (المائدة ١١٦) فهذا السؤال الإنكارى الذى ابتدأ بتحديد المسئولية الفردية بقوله: «أأنت» من شأنه أن يفزع عيسى فكان جوابه بفصل الجمل بعضها عن بعض كما يلى: «سبحانك/ ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق/ إن كنت قلته فقد علمته/ تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك/ إنك أنت علام الغيوب/ ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم». ومن الأصول أيضا المناسبة النحوية بعنصريها الافتقار والاختصاص ولكن هذه المناسبة قد يترخص فيها بواسطة التضمين مثلا إذ يقول تعالى: ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ** ﴾ (فصلت ١٧) فتعلق الجار والمجرور «على الهدى» بالفعل «استحبوا» وهو لا يفيد المفاضلة وبذلك تنتفى المناسبة النحوية ولا يبرر انتفاءها إلا تضمين «استحبوا» معنى «فضلوا». ومن أصول التضام النحوى أن تقوم المناسبه المعجمية بين اللفظين ولكن هذه المناسبة قد يتم تجاهلها عمدًا عند إرادة المجاز المبنى على وجود

قرينة تدل على عدم إرادة المعنى الأصلى الذى يتسم بالمناسبة. وقد يتم تجاهل الوصل بواسطة الاعتراض حين تقوم قرينة لفظية أو سياقية على إرادة الاعتراض فالقرينة اللفظية مثل العطف بأو فى قوله تعالى: ﴿ **لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُوا خَائِبِينَ** (١٢٧) **لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ** ﴾ (آل عمران ١٢٧- ١٢٨) فوجود «أو» العاطفة قبل الجملة المعترضة وبعدها هو قرينة الاعتراض. أما القرينة السياقية فواضحة فى قوله تعالى: ﴿ **هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ** ﴾ (ص ٣٩) إذ لا يسمح السياق بأن يكون الإمساك بغير حساب.

أما من حيث الرتبة فإن منها ما هو غير محفوظ ومن ثم لا يعترض به على الترخص بالتقديم والتأخير ولكن الرتبة المحفوظة تأبى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم ولكننا نرى تقديم جمله الحال على الفعل فى موضعين من سورة هود وذلك قوله تعالى:

١- ﴿**ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه**﴾ أى سخروا وهو يصنع.

٢- ﴿**وهى تجرى بهم فى موج كالجبال ونادى نوح ابنه**﴾ أى نادى وهى تجرى.

ويترخص فى ذكر مرجع الرابط عند إمكان تصيده من السباق وذلك عند الإيماء إليه كدلالة الدابة على أن المقصود بالظهر ظهر الأرض فى قوله تالى: ﴿ **وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ** ﴾ (فاطر ٤٥) أو سبق أحد مشتقات المادة كما فى قوله جل شأنه: ﴿ **اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ** ﴾ (المائدة ٨) أو سبق ذكر المرجع مع بعد المسافة بينه وبين الضمير كما فى قوله تعالى: ﴿ **إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ** (٣١) **فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ** (٣٢) **رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ** ﴾ (ص ٣١- ٣٣). أعاد بعض المفسرين الضمير فى «ردّوها» إلى الشمس بدلالة لفظ «بالعشى» ولكن سليمان لايمكن أن يكون قد طلب إلى أعوانه أن يردوا الشمس لأن ذلك تحدّ لسنن الكون والصواب فى رأيى أن الضمير يعود على الخيل بدليل أنه بعد ردها طفق سحا بسوقها وأعناقها لأن «أل» فى السوق والأعناق تفيد جنسا نسبيا مساويا لدلالة الضمير فإذا قلت: رميته بحجر فأصابه فى الكتف فمعنى ذلك «فى كتفه» لأن لكل إنسان كتفا فالجنس نسبى. ويترخص فى المطابقة بالتغليب

كالعمرين واختلاف الاعتبار كقولك العرب تقول أو يقولون وهلم جرا.

ومن الترخص فى البنية حذف فعل التعجب والاستغناء عنه بما التعجبية نحو قوله تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (الحاقة ١- ٢) وكذلك ﴿ الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (القارعة ١) ومثله: ﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴾ (الواقعة ٤١) وكانت القرينة فى الحاقة والقارعة تكرار جملة التعجب كاملة مشتملة على فعل التعجب أما فى الواقعة فالقرينة قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ﴾ فذلك دليل على أن المقصود ليس الاستفهام عن حالهم وإنما هو التعجب من ترفهم ومن سوء مآلهم. ومن الترخص فى قرينة الأداة حذفها لدلالة السياق عليها كما فى قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ ﴾ (محمد ١٥) ففى ابتداء الآية همزة محذوفة ودليل حذفها أننا لو لم نقدرها فى الكلام لكان مثل الجنة كمن هو خالد فى النار وهذا لا يتأتى.

* * *

والثابت الثالث طلب الخفة فى المبنى وهو مرتبط بالذوق العربى فى نطق الأصوات المتجاورة. ويمكن تلخيص هذا الذوق بأنه كراهية توالى الأمثال وكراهية توالى الأضداد والارتياح لتوالى الأشتات. ولقد جاء تأثير هذا الذوق فى اتجاهين أولهما مرتبط بما يعرض للأصوات فى أنفسها وهو يتمثل فى الإدغام والإقلاب والاخفاء والقلب ونحو ذلك والثانى يتمثل فى قواعد العدول عن أصل الوضع بالنسبة للمفردات وتلخيص هذا العدول فى قواعد مشروطة كقولهم:

١- إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا.

٢- إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت فى الياء.

٣- إذا تطرفت الواو أو الياء إثر ألف زائدة قلبت همزة الخ.

ومما يتعلق بهذا الجانب أيضا تعليل بعض الظواهر التركيبية ككراهية توالى المتحركات لأن الحركات من قبيل الأمثال كما يتضح ذلك فى إعراب نحو «ضَرَبْتُ» إذ يقول المعرب: «ضرب فعل ماض مبنى على السكون لكراهية توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة» ومعنى ذلك أنك لو لم تبنه على السكون لكان عليك أن تقول: «ضَرَبَتُ».

وهكذا نجد أمن اللبس (وهو خاص بالمعنى) وطلب الخفة (وهو خاص بالمبنى) يدعوان إلى إنشاء قواعد مشروطة بكل منهما على حدة تطرد فى حدودها وتكسر القواعد العامة والأصول المجردة وهما بهذه المثابة ألصق بصاحب السليقة منهما بمقاييس النحوى، وهذا هو مضمون قول الفرزدق: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا». وليست الرخصة مقصورة على ما قاله الفرزدق فقط. فلقد سبق أن ذكرنا بعض الترخصات فى آيات الذكر الحكيم ونذكر هنا رخصا شعرية أيضا كما نرى فى قول امرئ القيس:

كأن بثيرا فى عرانين وبله كبيرُ أناس فى بجاد مزملِ (رخصة فى الإعراب)

وقول الآخر :

نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا (رخصة فى التضام)

وقول غيره :

ألا يا نخلة فى ذات عرق عليك ورحمة الله السلام (رخصة فى الرتبة)

وفى الحديث الشريف ﷺ: «من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال. . .» ولم يقل: «ستة» مع أن الصوم ليس فى الليالى. وقوله: «إن قعر جهنم لسبعين خريفا» وفى القرآن الكريم استعمال «سينين» بدلا من سيناء و «الياسين» بدلا من إلياس وكذلك «وقد أحسن بى» بدلا من «أحسن إلىّ». وكذلك: «وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة» بحذف المرجع لدلالة ما بعده عليه فى قوله تعالى: «فقال أنبئونى بأسماء هؤلاء» مما يدل على أن الضمير للمسميات وليس للأسماء.

* * *

وللقرائن النحوية خمسة مصادر :

١- النظام الصوتى.

٢- النظام الصرفى.

٣- النظام النحوى.

٤- دلالة السياق.

٥- الدلالة الحاليةPragmatic.

والقرائن التى تنتمى إلى المصدرين الأخيرين هى مناط أمن اللبس عندما تتعدد احتمالات المعنى وتفشل الثلاث الأوليات فى إيضاحه كما سبقت الإشارة فى المثال القائل: «تركته غاضبا».

أما النظام الصوتى فيقدم للنحو أصواتا مثل حركات الإعراب الثلاث والسكون. وأما الصرف فيقدم أصل الوضع وأصل الاشتقاق والعدول عن أصل الوضع والصيغ الصرفية ومعانيها والميزان الصرفى وإحصاء حروف المعانى والأدوات فيكون الصرف بذلك مصدر قرينتى البنية والأداة. وأما النحو فهو علم العلاقات فلا يتناول المفردات إلا من حيث علاقاتها بالمفردات الأخرى فى الجملة، وتلك هى علاقات التضام والرتبة والربط وقرينة السياق التى تكشف عن علاقات المعنى سواء فى داخل الجملة الواحدة أو بين عناصر الجمل المختلفة. فهذه القرينة هى المعينة على وضوح المعنى فى قوله تعالى: ﴿ **وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّه** ﴾ (الكهف ١٦) إذ إن التركيب فى ذاته لا يمنع أن تكون «ما» فى قوله: «وما يعبدون» نافية. ولكن قرينة السياق التى تتمثل فى قوله تعالى قبل ذلك مباشرة: ﴿ **هَؤُلاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً** ﴾ (الكهف ١٥) تدل على أن «ما» موصولة وأن «إلاّ» بمعنى «غير» أو «من دون». ومثل ذلك ما نجده فى إضافة المصدر من قوله تعالى: ﴿ **لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا** ﴾ (النور ٦٣) إذ لا يقطع التركيب بأن المصدر هنا مضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله وقد زعم بعض المفسرين أنه مضاف إلى مفعوله على معنى: لا تقولوا له: يا محمد بل قولوا: يا رسول الله. غير أن قرينتين سياقيتين تقودان المرء إلى فهم معنى آخر هو إضافة المصدر إلى فاعله. إحداهما قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا** ﴾ (التوبة ١٢٧) والأخرى ما فى الآية المذكورة سابقا من قوله تعالى: ﴿ **قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا** ﴾ (النور ٦٣) فالنبى هو الذى يدعو الناس إلى سماع ما أنزل الله ولكن الناس ينظر بعضهم إلى بعض ثم يتسللون لو أذًا.

وأما القرينة الحالية فهى من خارج الكلام لأنها دلالة الوضع السائد أثناء التكلم. هذا الوضع قد يكون حاضرا أو ماضيا، مرويا رواية صحيحة صريحة من الماضى أو متصيدا من أحداث تاريخية أو مواقع جغرافية أو علاقات اجتماعية وهلم جرا. ففى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ ﴾ (الأحزاب ٤٨) لا يمكن أن يستفاد من التركيب من الذى كان يؤذى الآخر ولكن قراءة السيرة النبوية الطاهرة تدل على إيذائهم إياه. فالسيرة هى القرينة. وفيما يلى بيان بمصادر هذه القرائن:

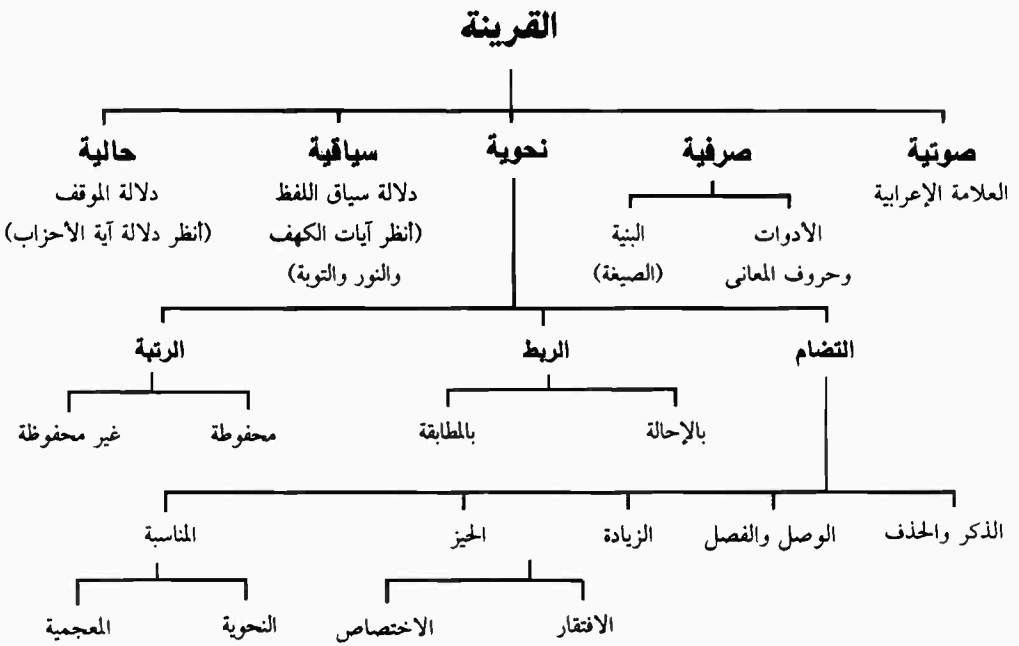

ثم هناك بالطبع نغمة الكلام وهى تنتمى إلى القرينة الحالية. فلو سمعنا عبارة مثل: «ما هذا» لفرقنا بنغمة الكلام بين معنيين يمكن فهمهما من هذه العبارة أحدهما الاستفهام على باية أى الاستفهام الطلبى الذى يريد فهم المجهول والثانى معنى الأنكار الذى يعلن عن الاعتراض على ما يحدث. فلولا النغمة لظل تعدد احتمالى المعنى قائما. وهذا التعدد فى احتمال المعنى دون مرجح لأحد الاحتمالات هو الذى يسمى «اللبس».

أرجوا أن يكون فى هذه المقدمة ضوء كاشف يوضح ما تشتمل عليه أبواب هذه الخلاصة النحوية.

والله الموفـق